المبحث الثاني: تأثير تكنولوجيا الاعلام و الاتصال على تنمية الدول

المطلب الأول: تأثير تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الدول المتقدمة

إن العالم اليوم صنعته المتغيرات التكنولوجية والثقافية والسياسية والاقتصادية، بحيث أصبح يتميز بخصائص حضارية لم يسبق لها مثيل من الشمولية والقدرة المتناهية، وقوة التأثير على الثقافات خلقا أو تعديلا وتوجيها بفضل تكنولوجيا الاتصال، التي جعلت بمقدور الإنسان أن يتلقى الرسائل بالصورة والصوت والنص المكتوب في كل مكان من الكرة الأرضية.

ولقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال إحدى القوى الاقتصادية، حيث تمثل في الدول الصناعية نسبة متزايدة الأهمية من الناتج القومي الإجمالي، وتشكل قطاعا ديناميكيا يتيح آفاقا كبيرة للنمو وإمكانات جديدة للعمالة، وذلك بعد أن أصبح الإعلام والاتصال النشاط الرئيسي في الدول الصناعية المتقدمة، حيث يعمل ما يزيد عن نصف السكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج المعلومات ومعالجتها وتوزيعها، ومن المتوقع أن تزيد مجموعة المعاملات في صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تلك الدول إلى عدة أضعاف في السنوات القادمة؛ فتوجد حاليا في بريطانيا برامج بحوث وطنية حول تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة، وكذا في كل من فرنسا وهولندا وفلندا.

وقد كان الرهان الأكبر منذ بداية استخدام تلك التكنولوجيا في التجارة الإلكترونية في أواخر التسعينات، بالنظر للنسق البطيء في جاهزية الدول لتوفير البنية التحتية خاصة في مجال توعية الشركات والمؤسسات لمثل تلك العلوم، وعدم وصول النظم والأدوات التي تؤمن حماية المعلومات وأمن المبادلات التجارية إلى درجة تجعل مختلف المتدخلين يعتمدون عليها بكل ثقة واطمئنان.

ويعتبر العالم المرجعي لتكنولوجيات الحديثة في ميدان الإعلام والاتصال هو عالم البيانات والمعطيات التي يمكن الإطلاع عليها آليا، فالمنظمة التقليدية القائمة وفق المبدأ التايلوري تحولت إلى: "مؤسسة شبكة Réseau Entreprise وتحولت وثائقها المكتوبة إلى سيرورات رقمية باعتماد أسلوب العمل عبر الشبكة، ومن نتائج ذلك ظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية، والمرتبطة بمختلف التبادلات الإلكترونية المتعلقة بالنشاطات التجارية أي بتدفق المعلومات، وإبرام الصفقات الإلكترونية المتعلقة بالسلع والخدمات، والتي تستعمل مختلف الاتصالات الرقمية ومن بينها الإنترنت والشبكات المعلوماتية (بن بريكة عبد الوهاب، بن

تركي زينب، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث، عدد 7، سنة 2010، ص 245) ومن جهة أخرى فإن أشهر تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الوقت الحالي هي الانترنت، والتي تعد وسيلة تبادل متميزة تستعمل لأغراض عديدة منها التجارة.

أما مجال اللاسلكي والذي أصبح يعد نوعا مهما من التكنولوجيات الاتصالية والإعلامية العصرية، فهو يجمع الهاتف عبر الخط أو بدون خط، الأنواع المختلفةRadio téléphone ، نقالة أو الخلوية، و Messagerie Radio، الاتصالات الهاتفية الصوتية وإرسال المعطيات الرقمية، وأيضا الشبكات الرقمية لاندماج الخدمات التي تمكن من الاتصال الصوتي أو إرسال معطيات ذات نوعية كبيرة جدا.

وفيما يخص بتكنولوجية الاعلام والاتصال في المجال السمعي البصري، فأغلبها من احتكار الدول الصناعية من ذلك التلفاز والإنتاج الثقافي والإعلامي والترفيهي الذي يبثه، بمعنى أنها تحتكر الرسالة والوسيلة معا. ولقد أدت الابتكارات التقنية والتكنولوجية الخاصة بمعدات السمعي البصري إلى الارتفاع الكبير في عدد البرامج، وكذا تزايد الأقمار الصناعية التي ساعدت على توسيع مساحة البث وتحقيق أرباح على المستويين الإقليمي والدولي (فقد أطلق في بداية الثمانينات حوالي: مائة (100) قمر صناعي في مجال الاتصال، للمزيد من المعلومات أنظر في هذا المجال، الجيلالي زوقاري، استخدام التقنيات الحديثة للاعلام والاتصال في جامعة الجزائر دراسة وصفية استطلاعية، رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، سنة 2003، ص 51).

المطلب الثاني: تأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الدول النامية

تعاني الدول النامية من ندرة وسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي سببها مشكلة توزيع تلك المتوافرة ووصولها إلى المعنيين، كما أن لهذه المشكلة علاقة بقدر المعلومات الموجودة وفي السرعة التي تستغرقها الرسائل الإعلامية وفي الدقة التي يتم نقلها لمختلف المجتمعات؛ فالملاحظ أن توزع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الدول النامية مركز في المدن، أي أن انتشارها غير منتظم مما يقلل من نسبة المعلومات كلما بعد الفرد عن المدينة.

إن ما أحرزته الدول النامية في مجال استخدام المعلومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال يبقى ضعيف لاسيما ما يتعلق منها بالانتقال من الإعلام القياسي إلى الإعلام الرقمي، فلا يزال الغموض يلف

السياسات المحلية لهذه الدول في مجال تطوير البنيات الأساسية والوسائط المتعددة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومن جهة أخرى فلا تزال بطيئة في مواكبة سياسات الإعلام والاتصال العالمية، وذلك بسبب ضعف التمويل، وقلة الخبرات، ناهيك عن وجود نقص كبير على مستوى شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية الثابتة منها والمنتقلة (بن بريكة عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 247).

على الرغم من النجاحات المتواضعة في البلدان النامية فيما يتعلق باستخدام الإنترنت، غير أن تطبيقاته محدودة في البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية على عكس الدول المتقدمة التي تستعمل الشبكة في مجالات أخرى، إذ أن 96 % من مواقع التجارة الإلكترونية التي تصمم في المنطقة الأنجلوساكسونية متعلقة بالتجارة الإلكترونية أين أدخلت تغيرات ضخمة في جميع المستويات سواء في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية، أو التعريفات، أو الخدمات، أو الملكية الفكرية، التأمين، الصفقات، التحكيم ...، ومن جهة أخرى فإن المجتمعات النامية وفي ظل مواكبتها للتطورات الحاصلة تعاني من انفصال تام بين المستويين التقليدي والحديث للاتصال، فكل منها يمثل نظاما إعلاميا مستقلا بذاته، فليس هناك طريقة منتظمة تربط باستمرار نظام الإعلام الحديث الموجود في المدينة بالنظام التقليدي (نفس المرجع، ص 248).

غير أنه يمكن الملاحظة أن هناك زيادة هائلة في عدد المستخدمين للانترنت خاصة في الدول العربية وذاك راجع إلى التطور التكنولوجي الذي بدأ يأخذ اللغة العربية في الاعتبار، وهو ما لم يكن متاحا حتى سنوات قليلة ماضية، إذ لم تكن الكثير من خدمات الانترنت مهيأة للتعامل مع اللغة العربية، فضلا عن ضعف البنية الأساسية للاتصالات في أغلب البلدان العربية وارتفاع تكلفة الاتصال والأمية، بالإضافة إلى الحذر والريبة اللتان تشوبا نظرة وتعامل العديد من الحكومات العربية مع هذا الوافد الجديد الذي يتيح للجمهور العربي ليس فقط تنوع مصادر المعرفة، بل وصناعة الأخبار أيضا.

وفيما يتعلق البنى التحية المتعلقة بأجهزة الاتصال والهواتف، يلاحظ أن هناك جوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذا المجال، ومثال على ذلك فنجد أن كل من أجهزة الراديو والتلفاز والهواتف على مختلف أشكالها أنواعها هي أجهزة منتجة في الدول المتقدمة، النصف منها متواجد في أمريكا الشمالية لوحدها، بحيث يمتلك المواطنون هناك أجهزة اتصال سلكية ولاسلكية تعادل عشرين ضعفا من الأجهزة المتاحة للمواطنين في الدول النامية، حيث هناك دول لا يملك إلا 01 % من السكان هاتف واحدا بينما في الدول المتقدمة تصل إلى ثلاث هواتف للفرد الواحد، هاتف المنزل، النقال وهاتف العمل (لحمر عباس، المرجع السابق، ص 3).

مما تقدم يلاحظ أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال منحصرة بالدول الصناعية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالدرجة الأولى، ثم ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بالدرجة الثانية، وعلى مستوى إنتاج وسائل الإعلام سواء أكانت أجهزة بث أم أجهزة التقاط فردية أو جماعية، فإن الشركات الكبرى التابعة للدول الأنفة الذكر المحتكرة للتكنولوجيا هي المسيطرة عليها.

المطلب الثالث: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية

لا يستطيع أحد أن يجادل في أن التنمية الاقتصادية أساسية لكل دول العالم على السواء خاصة منها الدول النامية، مما جعل التطور الاقتصادي يشغل مكان الصدارة في تخطيطها، لإدراكها أن عليها أن تدفع برامج التطوير الاقتصادي دفعة قوية لكي تستطيع التغلب على الظروف الاقتصادية التي تعطلها.

وتعتبر التكنولوجيا من المواضيع التي احتلت دورا بارزا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتقدم التكنولوجي سواء كان بالبحث المتواصل، أو باستعمال الآلة أو باستيراد خبرة، أو باستشارة هندسية أو اقتصادية أو غيرها من الأساليب كفيل بدفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، فكلما زادت مقدرة الأمة على الخلق والاستعمال كلما كانت أسرع في تحقيق النمو التي تسعى إليه، وتعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال من المصادر التي ينبغي استغلالها في زيادة الإنتاج المحلي للتعريف وترقية الخبرات الوطنية في هذا المجال، بالاستعانة بالموارد المتاحة الطبيعية والبشرية واختراع أساليب جديدة في عملية الإنتاج بل وأكثر من ذلك فهي تساهم في تطوير المجمتع. فالعلاقة بين هذه التكنولوجيا والنمو الاقتصادي قائمة لا محالة، وهذا ما أثبتته عدة دراسات عالمية خصت الاقتصاد الأمريكي في سنوات الخمسينات، ثم تلتها بعد ذلك دراسات اقتصادية كلية وجزئية أخرى مماثلة.(شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 23).

يعمل الاقتصاد الجديد على نشر أنواع جديدة من النظم وإفراز أنواع جديدة من الرأسمالية، لذا فإن الاقتصاد العالمي الذي يتم تشكيله حالياً نتيجة للتقدم التقني سيفجر أنواع جديدة من المنافسة، بحيث تجبر الدول النامية على إصلاح نفسها للوصول إلى القرية العالمية التي تتحدث عنها ثورة الاتصالات والتكنولوجيا، حيث يزيد التقدم الأحادي والاحتكارات التقنية للدول المتقدمة من عمق الفجوة والهيمنة الشبه مطلقة لها، إذ نجد أن سوق تكنولوجيا الإعلام والاتصال تتمركز في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد

الأوروبي الذين يسيطرون على نسبة 90 % (بشير كاوجة، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الاتصال الداخلي في المؤسسات الاستشفائية العمومية، جامعة صدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 62).

فتكنولجيات الإعلام والاتصال الحديثة تحاول الكشف عن أفضل السبل التي تمكن المؤسسات من القيام بعملية الإنتاج بشكل أفضل بالطرق الأكثر نجاعة في تصريف تلك المنتجات، وإيجاد الحلول لمشاكل: الوقت، الجهد، الاتصال، السرعة في سبيل تحسين صورة المؤسسة سوقيا وتنافسيا وهذا ما يتطلبه الاقتصاد الرقمي والذي يعد محصلة التفاعل بين اتجاهات تقدم تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات، وبين المنظومة الاقتصادية –الاقتصاد الكلي، الجزئي– في مختلف القطاعات الصناعية، والزراعية والتجارية والبنكية، والصحة والتعليم والعلاقات الاقتصادية الدولية، والسياسات النقدية والسياسات المالية وغيرها.

ولهذا يشهد العالم اليوم انقساما حاداً بين الدول التي تعتمد على تكنولوجيا معلومات واتصالات حديثة ومتطورة، وبين الدول ذات اقتصاديات نمو بطيئة لا تمتلك مقومات مثل تلك التكنولوجيا، و الهوة في اتساع مستمر نتيجة لاحتكار الدول المتقدمة لها؛ فمنذ زوال الاشتراكية في الدول النامية تبلورت على الصعيد العالمي وسائل جديدة للسيطرة المتمثلة في:

=احتكارات التكنولوجيا الحديثة الرفيعة؛ ومن خلالها تم تحول صناعات الأطراف التي تنتج من أجل السوق العالمية المفتوحة إلى نوع من الإنتاج من الباطن تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها، وتصادر الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من وراءها. =احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة، والتحكم في خطط تنمية هذه الموارد والتلاعب في أسعار الخدمات.

=احتكار الوسائل العسكرية التي تتيح التدخل عن بعد دون الخوض في العمليات الحربية الطويلة والمكلفة.

=احتكار وسائل الإعلام على الصعيد العالمي، وهي وسيلة فعالة من أجل التأثير على تكوين الرأي العام.

=السيطرة على المنظومة المالية الدولية بعد أن تم ارتباط البورصات في العالم، وأصبح انتقال الحدث فيما بينها في منتهى الشرعية رغم تباعدها.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الدول الجديدة على الإسراع ببرامج التطور الاقتصادي، تواجه مشاكل كثيرة ومتنوعة، فقد دخلت الدول النامية في أوائل الستينات الحقبة الأولى للتنمية وبينها وبين الدول المتقدمة ثلاث فجوات رئيسية:

الفجوة الأولى: ناتجة عن الوظيفة القديمة للعالم النامي كمورد رئيسي للسلع الخام والمواد الأولية، وكمستورد للسلع المصنعة من الدول الغنية، يبيع الأولى بأسعار تحددها الدول الصناعية الكبرى ويشتري الأخرى بأسعار عالية مضطرا لدفعها لو أراد التنمية لبلاده ورفع مستوى المعيشة لشعوبه، يضاف إلى ذلك قيود تفرضها الدول الغنية أمام منتجات الدول النامية.

الفجوة الثانية: هي حاجة الدول النامية المستعمرة إلى أموال من الخارج لسد الفرق بين الصادرات والواردات الضرورية لتحويل خطط التنمية، مع الالتزام بسداد القروض التي تحصل عليها على مدى سنوات قصيرة مع دفع الفوائد في مواعيدها المحددة.

الفجوة الثالثة: وتعكس الهوة المتزايدة في التكنولوجيا الحديثة بين دول العالم النامي والعالم المتقدم، بعد أن أصبح التقدم التكنولوجي هو المفتاح الأساسي للنمو الاقتصادي.

وتعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونتائجها المتنوعة جزء من التكنولوجيا العامة ونتائجها المتعددة، وبقدر ما هي معرفة متقدمة في عصرنا، تسهل إنتاج أدوات صناعية متقدمة وأساليب مواكبة لها هي جزء من بنية اجتماعية، ولها مالكوها ورأسماليها الراغبة بالحصول على فوائد وأرباح والساعية إلى السيطرة والاستحواذ، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال المساهمة في إنتاج وسائل الإعلام على اختلاف الحاجة إليها متعددة الأوجه في عصرنا الراهن، فهناك تكنولوجيا للالتقاط وللإرسال وللتخزين وللارتداد، كما هناك تكنولوجيا للخدمات وللتسلية وللترفيه فضلا عن تكنولوجيا الاستماع والرؤية.